بقي بالقياس الي سببه اخري كالابوة والنبوه والاصح ان العرض لا يقوم
بالعرض بل انما يقوم بالجوهر الفرد او الجسم او المركب اي الجسم كما تقدم وجوز
الحكما قيام العرض بالعرض الا انه بالآخرة ينتهي سلسلة الاعراض الي جوهر
ايجوز واختصاص العرض بالعرض المنعت بالمنعوت كالسرعة والبطو للحركة
في الاول هما عرضان للجسم اي انه بعرض له لا تخلل الحركة فيه بسكنات
او تخللها بذلك والاصح ان العرض لا يبقى زمانين بل ينقضي ويتجدد
مثله بارادة الله تعالى في الزمان الثاني وهكذا على التوالي حتى
يتوهم انه يقع في الوهم انه الذين من حيث المشاهدة انه امر مستمر
باق وقال الحكما انه يبقى الا الحركة والزمان بنا على انه عرض
وسياتي والاصح ان العرض لا يحل محلين فسواد احد المحلين مثلا
غير سواد الاخر وان تشاركا في الحقيقة وقال قدما المتكلمين القرب
ونحوه مما يتعلق بطرفين يحل محلين وعلى الاول قرب احد الطرفين
مخالف لقرب الاخر بالشخص وان تشاركا في الحقيقة وكذا نحو القرب
كالجوار والاصح ان العرضين المثلين بان يكونا من نوع لا يجتمعان
في محل واحد وجوز المعتزلة اجتماعهما محتجين بان الجسم المغموس
في الصبغ ليسود يعرض له سواد ثم اخر واخر الي ان يبلغ غاية السواد
بالمكث واجيب بان عرض السواد ذات له ليس على وجه الاجتماع بل
البدل فيزول الاول ويخلفه الثاني وهكذا بنا على ان العرض لا يبقى
زمانين كما تقدم كالضدين فانهما لا يجتمعان كالسواد والبياض بخلاف
الخلافين وهما اعم من الضدين فانهما يجتمعان من حيث الاعمية كالسواد
والحلاوة وفي كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشيئين اما النقيضان فلا

١٤٩

يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وعدمه والاصح ان احد طرفي
الممكن وهما الوجود والعدم ليس اولى به من الاخر بل هما بالنظر
الي ذاته جوهرا كان او عرضا على السوا وقيل العدم اولى به لانه اسهل
وقوعا في الوجود لتحققه بانتفا شي من اجزا العلة التامة للوجود
المفتقر في تحققه الي تحقق جميعها وقيل الوجود اولى به عند وجود
العلة وانتفا الشرط لانه قد وجدت العلة وان لم يوجد هو لانتفا الشرط
والاصح ان الممكن الباقي محتاج في بقايه الى السبب اي الموثر وقيل
لا ويبنى هذا الخلاف على ان علة احتياج الاثر اي الممكن في وجوده
الى الموثر اي العلة التي يلاحظها العقل في ذلك الامكان اي استوا
الطرفين بالنظر الي الذات او الحدوث اي الخروج من العدم الي الوجود
او هما على انهما جزا علة او الامكان بشرط الحدوث وهي
اقوال فعلى اولها يحتاج الممكن في بقايه الي الموثر لان الامكان لا
ينفك عنه وعلى جميع باقيها لا يحتاج اليه لان الموثر انما يحتاج اليه
على ذلك في الخروج من العدم الى الوجود لا في البقا واشار بذكر هذا
البنا الماخوذ من الصحايف مع اطلاق الاقوال وتقديم الامكان منها الي
انه ينبغي ترجيح الامكان الذي هو قول الحكما وبعض المتكلمين
وان كان جمهورهم على الحدوث حتى لا تخالف التصحيح في المبني التصحيح
في المبني عليه لكن دفعت المخالفة بما قالوا من ان شرط بقا الجوهر العرض
والعرض لا يبقى زمانين فيحتاج في كل زمان الي الموثر والمكان الذي
لا خفا في ان الجسم ينتقل عنه واليه ويسكن فيه فيلاقيه ولا بد من
بالمماسة او النفوذ كما سياتي اختلف في ماهيته فقيل هو السطح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)